مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العلاقات العراقية – الأردنية بعد عام 2003 وآفاقها المستقبلية
اسم الكاتب: م.د. اياد عبد الكريم مجيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6982
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات العراقية-الأردنية بعد عام ٢٠٠٣
وآفاقها المستقبلية

المدرس الدكتور

اياد عبد الكريم مجيد(*)

المقدمة

يشكل الحديث عن العلاقات العراقية – الاردنية بعد عام ٢٠٠٣، امتداداً لتلك العلاقة التي بدأت مع تأسيس كلتا الدولتين، فضلاً عن ان الصِلات والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية بين الشعبين تضرب بجذورها في اعماق التاريخ. وعلى مدى عقود طويلة مَثل العراق والاردن أنموذجاً للعلاقة المتوازنة والدائمة محوراً اساسياً وفاعلاً في محيطهما الاقليمي والعربي على حد سواء، ومع بداية تشكيل النظام الاقليمي العربي في عشرينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا، شهدت العلاقات العراقية العربية تقلبات وانعطافات كبيرة بدءاً من تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ الى الوقت الحاضر، ولعل العلاقات العراقية الأردنية احدى تلك العلاقات التي شهدت خلال مسيرتها الطويلة احداثاً وتطورات مؤثرة، القت بظلالها على طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين.

ولعل المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية بشكل خاص والشرق الاوسط بشكل عام هي مرحلة تاريخية مهمة وغير مسبوقة، لعل ابرزها احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وهو الحدث الاكثر اهمية وخطورة كونها سابقة خطيرة لم تحدث في التاريخ الحديث ان تتعرض دولة عضو في الجامعة العربية ومنظمة الامم المتحدة لاحتلال من قبل دولة او مجموعة دول اخرى تحت ذرائع أثبتت الجوانب المادية والمعنوية بطلانها وعدم صحتها لاحقاً، ولم تقتصر خطورة الامر على احتلال العراق وتداعيات هذا الاحتلال عليه، محلياً واقليمياً ودولياً، فحسب، بل ان خطورته وتبعاته

(*)مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

امتدت لتشمل دول المنطقة برمتها سواء من حيث تأثيرها على الانظمة السياسية لدول المنطقة، او من خلال انعكاس ذلك على علاقاتها الاقليمية والدولية.

لقد كان من نتيجة الاحتلال فتور العلاقة بين العراق ومعظم الدول العربية وأغلاق جميع السفارات العربية المعتمدة في العراق، بما فيها السفارة الاردنية وخاصة بعد الاعمال الارهابية التي تعرضت لها السفارة، وتم تعطيل العمل الدبلوماسي العربي فيه، لذا فالمتتبع للمشهد العراقي بعد الاحتلال يجد تراجعاً ملحوظاً في العلاقات العراقية العربية، متمثلاً ذلك بضعف التمثيل الدبلوماسي العربي في العراق وبالمقابل غياب الحضور العراقي سياسياً على الساحة العربية، فقد خلق الوضع الجديد في العراق شرخاً في طبيعة العلاقة بين الجانبين بسبب التغييرات التي شهدتها الساحة السياسية العراقية، رغم المحاولات العديدة التي قامت بها الدبلوماسية العراقية لتطوير علاقة العراق الخارجية واستعادة مكانته ودوره اقليمياً ودولياً. لقد مَثل الواقع السياسي العراقي الجديد، في تحوله لتطبيق مبادئ جديدة في الحكم (الديمقراطية)، والنظام البرلماني، تحدياً كبيراً سواء كانت في الداخل والخارج، الا ان هذه التجربة كانت، موضوعياً، اقرب الى التجربة الاردنية، في كل مايتعلق بالجانب الامني وتحقيق الاستقرار الداخلي ومراعاة المصالح المشتركة عن التعامل مع بعضهما البعض، فضلاً عن الاستمرارية في اتباع سياسة اليد الممدودة للجميع مع الاخذ بعين الاعتبار المزاج الشعبي الداخلي عند التعامل، مع مختلف دول العالم، لذا فالواقع العراقي الجديد يلتقي ويقترب كثيراً في هذا الفهم من الواقع السياسي الاردني الراسخ، وتلك رؤية ايجابية تشجع على مزيد من بناء اوثق العلاقات بين الجانبين، فلا تدخلات في الشؤون الداخلية للجانبين ولا فرض مواقف ورؤى لطرف على الطرف الاخر، بل هنالك تعاون مشترك وتداخل مصالح بين بلدين مستقلين وذات سيادة. الا ان هناك بعض صور التنافر والابتعاد التي شابت تلك العلاقة سواء على الصعيد الشعبي او الرسمي سواء داخل المملكة الاردنية او في العراق خاصة بعد سلسة الاحداث الامنية التي شهدها العراق خلال السنوات التي تلت الاحتلال والتي اتُّهمت فيها جماعات مسلحة استخدمت الاراضي الاردنية منطلقاً لشن هجماتها على العراق، وعليه فقد اثرت هذه الاحداث كثيراً في استبعاد فكرة احياء او بناء التكامل الاقتصادي بين البلدين والتي ستسهم، في حال قيامها، بفائدة كبرى للجانبين سواء في استيراد الاردن للنفط العراقي باسعار

تفضيلية او تصدير سلع زراعية وصناعية محلية اردنية للعراق. واستمرت هذه النظرة لتساهم في مزيد من التباعد، ولكن مرور السنين وماحصل من احداث وتجاذبات لم يستطع اي طرف محو او انكار حقائق تاريخية، بأن اعتمادهما المشترك على بعضهما في الكثير من الميادين واهمها الاقتصادية والسياسية، هو اسهل واوفر واكثر فائدة لشعبي البلدين، من اختيار بديل اخر. كما أن ما فرقته الاحداث المؤسفة والسياسات الخاطئة، جمعهُ الواقع والحقائق على الارض، فمئات الالوف من العراقيين يعيشون ضمن ارض المملكة الاردنية، إذ يمكن القول ان الكثير من العراقيين، وبسبب عدم الاستقرار الداخلي، هاجروا وباعداد كبيرة الى الاردن وان هذه الهجرة لم تبدأ مع احداث العام ٢٠٠٣ ، وانما تعود الى العام ١٩٨٠ ابان الحرب الايرانية العراقية ثم تلتها حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، هذا الكم الهائل من العراقيين، من المؤمل ان يكونوا في طليعة من يعيد بناء الجسور الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين البلدين وذلك لما يمتلكونه من خبرة وعلاقات متنوعة ومعرفة مكتسبة بمرور السنين، بما يسهم في زيادة فرص التواصل بين البلدين. وختاماً يعلمنا التاريخ، وخاصة في منطقتنا العربية، ان الاختلاف والتباعد بين البلدان القريبة من بعضها يبدأ بمحاولة نظام معين فرض ارادته او اراءه، خارج حدوده وعلى الدول المجاورة، ويقابل ذلك بالرفض غالبا الذي يخلق المشاكل والبغض بين الشعوب، وبقدرتعلق الامر بالعلاقات العراقية الاردنية فأننا نستطيع القول بان كليهما، وضمن فلسفة الحكم والدستور فيهما، قد تجاوزا هذا المفهوم الى الاهتمام بالشؤون الداخلية، وغلبة مبدأ عدم التدخل السياسي لمصلحة علاقات طبيعية الهدف منها خلق الامن والاستقرار، وما يوفره التعاون من فائدة مشتركة للطرفين.

فرضية الدراسة

وعليه فان فرضية الدراسة تقوم على اثبات "أن العلاقات العراقية الاردنية بقيت مستمرة رغم حالات التوتر وعدم الاستقرار التي شهدتها تلك العلاقة على مدى مراحلها المختلفة".

اهمية الدراسة

تستمد الدراسة اهميتها كونها تعالج احدى اهم الموضوعات على الساحة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، الا وهي علاقات العراق الخارجية وبشكل خاص مع دول الجوار الاقليمي لا سيما الدول التي لها علاقات تاريخية طويلة معها ومنها الاردن، الذي يرتبط مع العراق

بروابط تاريخية واقتصادية واجتماعية وثقافية مشتركة تمارس تأثيرها على طبيعة تلك العلاقة في علاقة تأثير وتأثر متبادل.

منهجية الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على مناهج عديدة لاجل الوصول الى النتائج المرجوة، فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي الذي ساعدنا في الوقوف على اهم المحطات التاريخية في سياق تطور العلاقات العراقية الاردنية، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي الذي ساعدنا في الخروج برؤية حول طبيعة تلك العلاقة خلال مراحل الدراسة، واخيراً فقد اعتمدنا على المنهج المستقبلي لاجل اعطاء صورة مستقبلية حول ما ستؤول اليه العلاقات الثنائية خلال السنوات القادمة.

هيكلية الدراسة

ولاجل اثبات صحة الفرضية فقد تم تقسيم الدراسة على مقدمة وخاتمة وثلاثة مباحث هي: المبحث الاول تناول العلاقات العراقية الاردنية قبل عام ٢٠٠٣. وتعرضنا في المبحث الثاني: للعلاقات العراقية الاردنية بعد عام ٢٠٠٣. اما المبحث الثالث: فقد خصص لدراسة الافاق المستقبلية لتلك العلاقة.

المبحث الاول

العلاقات العراقية الاردنية قبل عام ٢٠٠٣

تأريخياً، تعود جذور العلاقات العراقية الاردنية الى عقد العشرينيات من القرن الماضي، إذ حكمت العائلة المالكة الهاشمية العراق ابتداءً من العام ١٩٢١ و١٩٥٨، ففي العراق كان الملك فيصل الأول بن الحسين بن علي ملكاً على عرش العراق، وفي الوقت نفسه كان أخوه الامير عبد الله الأول بن الحسين اميراً على امارة شرق الأردن. ومنذ ذلك التاريخ نشأت علاقة خاصة وقوية بين البلدين نتيجة للعلاقة الخاصة التي كانت تربط بين العائلتين المالكتين، وبعد مرور السنين تطورت تلك العلاقة إلى وحدة سياسية (الاتحاد العربي)، عام ١٩٥٨، لكن سرعان ما انتهت تلك الوحدة الى نهاية دموية بعد اشهر من قيامها عندما أطاحت ثورة عبدالكريم قاسم بالحكم الملكي في العراق، إذ قُتل فيه الملك فيصل الثاني بن غازي وخاله الوصي على العرش والرجل القوي في العراق عبد الإله بن علي بن الحسين.

لقد مرت البدايات الاولى لهذه للعلاقات العراقية الاردنية بمراحل من الانكماش والتوتر بسبب ماكان يطرحه الامير عبد الله انذاك من مشاريع لقيام اتحاد بين الاردن والعراق في بداية عشرينيات القرن الماضي عندما تأسست إمارة شرق الاردن عام ١٩٢١ بقيادة الامير عبد الله بن الحسين ومنحت استقلالها في العام ١٩٤٦ من قبل بريطانيا كدولة مستقلة، وضمت اليها الضفة الغربية بعد احتلال فلسطين عام ١٩٤٨، اقترح الامير عبد الله في أيلول ١٩٤٦ مشروع الوحدة بين العراق والاردن على ان يتولى هو العرش ويكون الملك فيصل الثاني ملك العراق ولياً للعهد. أو ان يرتقي الامير عبد الله عرش الاردن وفلسطين ويتولى فيصل عرش العراق، ثم ينتقل العرش من بعده الى فيصل.[١]

الا ان هذا المشروع كان قد جوبه بمعارضة شديدة في حينهِ، من قبل كل من سوريا ولبنان والجامعة العربية، مما اضطرت الحكومة الاردنية الى اجراء تعديل على المشروع من خلال تقديم اقتراح ينص على تحقيق الاتحاد بين البلدين على ان يتم ذلك على مراحل، لكن على الرغم من ذلك فان المشروع قد واجه ايضاً معارضة قوية كان اشدها معارضة الساسة العراقيين الذين اعلنوا رفضهم القاطع للمشروع لان تحقيق الاتحاد بالطريقة المشار اليها قد يؤدي الى تبعية العراق للسياسة الاردنية من جهة وتأييداً لتوجهات الاردن الرامية الى توسيع سلطان المملكة. ونتيجة لهذه المعارضة تقلص المشروع ليصبح معاهدة تحالف وأخوة وقعت في ١٤/ نيسان/ ١٩٤٧. الا انه رغم ذلك، فأن المعاهدة جوبهت ايضاً بمعارضة شديدة من قبل الاحزاب العراقية، منها حزب الاتحاد الوطني وحزب الاستقلال، وفي حزيران عام ١٩٥٠ جدد الامير عبد الله مشروعه للاتحاد بين البلدين بعد ان وجد ان الفرصة مؤاتية نتيجة لفشل مساعي العراق في الاتحاد مع سورية.[٢]

ولم تختلف فكرة الاتحاد هذه المرة عن المرات السابقة، إذ انها جاءت بالطروحات نفسها التي قدمها الملك عبدالله سابقاً، كما ان جميع القوى الوطنية في العراق لم توافق على مشروع

---

[١]. سعد ابو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٠، ص– ص ١٧١–١٨٧.

[٢]. سهيلا سليمان الشلبي، العلاقات الاردنية البريطانية ١٩٥١ – ١٩٦٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦، ص–ص١٠٧–١١٧.

الاتحاد اعتقاداً منها بأنه اتحاد لضرب اية ثورة تحررية في البلدين. وعلى أثر اغتيال الملك عبد الله في ٢٠تموز عام ١٩٥١ ازدادت الاصوات الداعية لضم الاردن الى العراق فناشدت القوى السياسية الجهات العراقية التي يعنيها الامر ضرورة العمل على توحيد البلدين، الا أن الجانب العراقي لم يتخذ اي اجراء لتحقيق هذه الدعوة بسبب موقف بريطانيا المعارض انذاك لأي نوع من انواع الاتحاد البلدين، على اثر اغتيال الملك عبد الله توج ابنه الامير طلال ملكاً على الاردن ولأسباب صحية لم يتمكن من الاستمرار في الحكم فأعفي من منصبه في ١١/ آب/ ١٩٥٢ ليتولى الحكم ولده الملك الحسين بن طلال الذي ركز جهوده على تحديث الدولة وتغيير طابعها العشائري والبدوي الى دولة مدنية يسودها حكم ونظام المؤسسات بالاعتماد الكامل سياسياً واقتصادياً على بريطانيا.[١]

وتميزت السنوات الاولى من حكم الملك الحسين بن طلال بزيادة الحريات الدستورية واتساع الديمقراطية في البلاد فنشطت تبعاً لذلك قوى المعارضة واستطاعت الوصول الى السلطة في العام ١٩٥٦ لتشكل الحكومة برئاسة سليمان النابلسي وهو ما ادى باالنتيجة الى ازدهار وتنامي العلاقات الأردنية مع مصر الناصرية على حساب علاقتها مع العراق، ونتيجة لذلك بدأ العراق ينظر للأردن بعين الريبة والشك والحذر مما جعل العلاقات بين البلدين يصيبها الانكماش والتقوقع ولم تستمر هذه المرحلة طويلاً خاصة وان بريطانيا والغرب بدءا بالضغط على حكومة الاردن لاجل اعادة العلاقات الى مسارها الأول وهذا ما دفع بالملك الحسين بن طلال بالخروج على الحكومة والمعارضة، بسبب الضغوط الدولية والظروف الاقتصادية وتنامي الخطر الاسرائيلي، لتعود العلاقات بين البلدين الى سابق عهدها وتتوج بالاتحاد العربي بينهما.[٢]

واستمرت المساعي الداعية الى الاتحاد بين البلدين حتى مع مطلع العام ١٩٥٨، إذ تأسس ما سُمي بـ((الاتحاد الهاشمي))، كرد على قيام الوحدة بين مصر وسوريا إثر العدوان الثلاثي

[١]. ناصر الدين نشاشيبي، من قتل الملك عبدالله؟، شركة دار الكويت للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٠، ص٥٤.
[٢]. سهيلا سليمان الشلبي، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

على مصر في العام ١٩٥٦. فقد رفض البلدان الاعتراف بالوحدة وتجنب السفيران العراقي والاردني تقديم اوراق اعتمادهما لكي لايكون ذلك اعترافاً قانونياً بالوحدة.[١]

وفي ١١/ شباط/ ١٩٥٨غادر الملك فيصل الثاني بغداد مع وفد رسمي رفيع المستوى الى عمان للتباحث والحوار بشأن الاتحاد. وفي ١٤ من الشهر نفسه صدر بيان مشترك اذيع من محطتي بغداد وعمان يعلن قيام ((الاتحاد العربي)) ولم تستمر نشاطات الاتحاد سوى اشهر عديدة بسبب قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨في العراق.[٢]

ومع قيام النظام الجمهوري في العراق دخلت العلاقات العراقية الاردنية مرحلة جديدة تميزت بالتطور والتعاون والاستقرار تارة والتوتر والتأزم تارة اخرى، فبُعيد اعلان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وقيام النظام الجمهوري فيه، دخلت العلاقات الثنائية مرحلة القطيعة بسبب قرار الحكومة العراقية بالانسحاب من الاتحاد العربي ومقتل العائلة المالكة في العراق في اعقاب الاحداث التي رافقت احداث الثورة. لذلك فقد اضطربت العلاقات بين البلدين بشدة، خاصة بعد ان قام كل بلد منهما باحتجاز ممتلكات وموظفي البلد الاخر داخل اراضيه ورافق ذلك حملات اعلامية مضادة بينهما.[٣]

ونتيجة لوساطات ومباحثات عديدة، فقد شهد نهاية العام١٩٦٠، عودة العلاقات الثنائية التي شهدت انفراجاً كبيراً، إذ تم فتح الحدود من جديد بين البلدين بعد ان اغلقت اعقاب الثورة، كما واستؤنفت الاتصالات السلكية واللاسلكية بينهما واعيد العمل بالاتفاقيات التجارية المعقودة بينهما سابقاً. واعيد التمثيل الدبلوماسي بين البلدين في ١٩/ كانون الاول/ ١٩٦٠، إذ اعطت هذه التطورات مؤشراً على تحسن العلاقات الثنائية بشكل ملحوظ، غير انها ما لبثت ان تأزمت من جديد في السنوات التي تلت هذا التاريخ بسبب موقف الحكومة الاردنية المؤيد

---

[١]. **الحسين بن طلال، مهنتي كملك: احاديث ملكية، ترجمة غالب عارف، الشركة العربية للطباعة والنشر، عمان– الاردن، ١٩٧٨، ص١٦٣.**

[٢]. **تشارلز تريب، صفحات من تأريخ العراق المعاصر: بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى اواسط ٢٠٠٢، (ترجمة: زينة جابر ادريس)، الدار العربية للعلوم ، بيروت، ٢٠٠٦، ص– ص ٢٠٣–٢٠٤.**

[٣]. **محمد حسن خدوري، المشاريع الوحدوية العربية١٩٢١ – ١٩٨٨، عمان، ١٩٩٠، ص١٠٥..**

لاستقلال الكويت، وتأزمت بشكل اكثر بعد ان تم تبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما، واتهام العراق للاردن بعد ذلك بالسعي لقلب نظام الحكم الجمهوري فيه لاعادة النظام الملكي .[1]

وعلى الرغم من تردي العلاقات السياسية بين البلدين خلال المدة الممتدة من بداية الثورة وحتى عام١٩٦٣، الا ان العلاقات التجارية والثقافية قد توسعت بينهما بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية، اذ ارتفعت معدلات الاستيراد والتصدير بينهما وازدادت الانشطة الثقافية والاجتماعية المشتركة بينهما عما كانت عليه سابقاً.

ومنذ انقلاب ٨ شباط/١٩٦٣ وحتى سقوط النظام السياسي الذي جاء به الانقلاب فان العلاقات بين البلدين تراجعت الى ادنى مستوياتها، لقناعة القيادة العراقية انذاك بان النظام السياسي في الاردن نظام رجعي يقف عائقاً امام طموحات القوميين العرب في الوحدة العربية، ولذلك تعمقت علاقات النظام العراقي مع سوريا اكثر في هذه المرحلة. وبعد سقوط النظام العراقي في ١٨/تشرين الثاني/١٩٦٣ تعززت العلاقات من جديد بين العراق ومصر العربية لابرام اتفاقات ثقافية واقتصادية وبناء علاقات وحدوية فيما بقيت العلاقات مع الاردن على ما هي عليه حتى حرب ١٩٦٧ مع اسرائيل، اذ ارسل العراق قواته العسكرية لتعزيز قوة الجبهة الاردنية، حيث بقيت هذه القوات حتى عام ١٩٦٨.مما ادى الى تحسن العلاقات بين البلدين من جميع الجوانب.[2]

ومع تغيير نظام الحكم في العراق عام ١٩٦٨، ومجيء حزب البعث الى السلطة، والذي كانت تقوم فلسفة الحكم فيه على تقسيم الانظمة العربية، من حيث طبيعة الحكم، الى انظمة تقدمية واخرى رجعية، وقد صُنف النظام الاردني ضمن الانظمة الرجعية، لكن ظروف الواقع الموضوعية، كوقوع الاردن على خط المواجهة مع اسرائيل، واهميتهِ كمنفذ تجاري للعراق جعل القيادة العراقية تتعامل بحذر في علاقاتها معه خاصة في ظل وجود بعض الضغوط الاقتصادية

[1]. جودت رياض، الاردن والعرب ١٩٥٥ –١٩٧٣، القاهرة، ١٩٨٣، ص٦٨.

[2]. حسن مصطفى، حرب حزيران ١٩٦٧: اول دراسة عسكرية من وجهة النظر العربية، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص٢٦٣.

المتمثلة في احتمال قطع المنافذ الحدودية للعراق مع تركيا نتيجة لاضطراب الاوضاع في الشمال ولضآلة وعدم كفاية الموانئ العراقية في الجنوب واحتمال تعثر العلاقات مع سوريا.[١]

واستمر الشد والجذب في العلاقات الثنائية، ففي ايلول من العام١٩٧٠، شهدت الاردن احداث دامية تمثلت بالمواجهات المسلحة التي اندلعت بين فصائل المقاومة الفلسطينية المقيمة في الاردن من جهة، والقوات المسلحة الاردنية من جهة اخرى، وهو ما دفع الحكومة العراقية الى تأسيس (جبهة التحرير العربية) التي دعت العراقيين والعرب للتطوع والانضمام اليها بوصفها ممثلاً حقيقياً للشعب الفلسطيني من اجل تحرير فلسطين. ونتيجة لذلك فقد شاب العلاقات العراقية الاردنية المزيد من التوتر وعدم الاستقرار، في حين بقيت العلاقات التجارية والاقتصادية على وضعها الطبيعي.[٢] ثم شهدت تلك العلاقة انعطافة جديدة في مسيرتها، عام ١٩٧٣، إذ تم اعادة العلاقات السياسية بين البلدين بسبب موقف العراق الداعم، عسكرياً واقتصادياً للجبهة الشرقية (سوريا– الاردن– لبنان) لمواجهة اسرائيل. غير انه، وبعد توقف الحرب وقبول الحكومات العربية بقرار وقف اطلاق النار، عادت العلاقات الى ما كان يسودها من شكوك وحذر وترقب وتدهورت العلاقات بشكل اكثر مع سعي الجانبين العراقي والسوري لاعلان الوحدة بينهما في العام ,١٩٧٨[٣]

في عام ١٩٧٩ توترت العلاقة الودية بين سوريا والعراق بعد المؤامرة المزعومة ووصلت الى مرحلة القطيعة، بعد ان اتهمت الحكومة العراقية النظام السوري بالتخطيط لانقلاب عسكري يطيح بنظام الحكم في العراق بالتنسيق مع بعض اعضاء القيادة في حزب البعث في العراق، وقد مثل هذا التطور بداية لمرحلة جديدة من العلاقات المتطورة والجيدة للعراق مع المملكة الاردنية على حساب علاقته مع سوريا التي تدهورت بسبب تلك الاحداث. وقد ازدهرت العلاقات العراقية الاردنية بشكل اكبر مع نشوب الحرب الايرانية العراقية في ٤/ايلول/١٩٨٠، وذلك نتيجة

---

[١]. احمد يوسف احمد، الصراعات العربية – العربية (١٩٤٥ – ١٩٨٠) دراسة استطلاعية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص١٥٥.

[٢]. سعد ابو دية، مصدر سبق ذكره، ص٢١٢.

[٣]. تشارلز تريب، مصدر سبق ذكره، ص٢٨١.

لوقوف الاردن الى جانب العراق في تلك الحرب، اذ قامت الاردن، في حينه، بتزويد العراق بكل ما يحتاجه من دعم سياسي وعسكري واقتصادي واعلامي، وفي المقابل قام العراق بتقديم الدعم والمساعدة للاردن من خلال خفض اسعار النفط العراقي المصدر الى الاردن فضلاً عن تصدير كميات من النفط دون مقابل بالاضافة الى منحه الكثير من الاعانات المالية الضخمة، لذلك فان حقبة الثمانينيات من القرن الماضي كانت بمثابة الحقبة الذهبية للعلاقات بين البلدين فبغداد لاقت الدعم الكامل من عمان في حربها ضد طهران، وصلت الى حد مشاركة العاهل الاردني الراحل الملك الحسين المشهورة في اطلاق قذائف المدفعية على القوات الايرانية على جبهات القتال بين البلدين، كما شهدت ايضا تنازل العراق عن مساحة ٦٠ كم من اراضيه للاردن بموجب ترسيم جديد للحدود، واستمر هذا الحال طول تلك المدة حتى توج في العام ١٩٨٩، اي بعد انتهاء الحرب الايرانية العراقية، بقيام اتحاد رباعي ضم كل من العراق ومصر والأردن واليمن عُرف بمجلس التعاون العربي، غير ان هذا الاتحاد لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما انهار بعد اشهر معدودة بسبب دخول القوات العراقية للكويت في٢/٨/ ١٩٩٠، واندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١,[١]

ولقد امتازت العلاقات الثنائية عقب تلك الاحداث بالاستمرارية، ففي الوقت الذي وقفت فيه الاردن مع العراق قامت معظم الدول العربية بالوقوف ضد العراق وبالضد من الموقف الاردني، الذى تحمل جراء هذا الموقف الكثير من النتائج والعواقب الوخيمة على الاقتصاد الاردني، اذ قامت العديد من الدول التي كانت تدفع معونات الى الاردن ومنها الكويت، بعد خروج القوات العراقية، منها بايقاف معوناتها المالية والاقتصادية التي كانت تدُفع للاردن في الوقت نفسه الذي قامت فيه بترحيل نحو ٣٠٠ الف اردني كانوا يعملون في الكويت، ونتيجة لذلك وجدت الحكومة العراقية نفسها مضطرة لتعويض الاردن عن هذه الخسائر بسبب موقف الاردن السياسي المساند له.

---

[١]. صلاح قبضايا، عاصفة الصحراء، الشركة السعودية للابحاث والتسويق الدولية، لندن، ١٩٩١، ص– ص١٦٠–١٦١. كذلك ينظر: جاريث ستانسفيلد، العراق: الشعب والتاريخ والسياسة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩، ص١٤٠.

كما وتحملت الاردن عبء أكثر من (٤٠٠) الف عراقي هاجروا الى الاردن بحثاً عن عمل منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، خاصة بعد ان اصدر مجلس الامن قراره رقم ٦٦٠، الذي شجب فيه اجتياح القوات العراقية للكويت، تبعه في ٦/ آب/ ١٩٩٠، قراره المرقم ٦٦١ بفرض الحصار الاقتصادي على العراق وهذا ما عمق تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي خاصة ان قوات التحالف كانت قد دمرت معظم البنى التحتية واعاقت حروبه السابقة عمليات التنمية كافة فيه، وعلى اثر ذلك انتشرت البطالة وسوء الخدمات وتردي الواقع الصحي وارتفعت معدلات الجريمة والتضخم والهجرة.[١]

وخلال هذه المرحلة (١٩٩٠- ٢٠٠٣) ازدهرت العلاقات العراقية الاردنية، اذ اصبحت الاردن العمق الاقتصادي والتجاري للعراق من خلال الاعتماد على ميناء العقبة الاردني للتبادل التجاري، وكان الاردن يحتل المركز الرابع من بين الدول التي تتعامل اقتصادياً مع العراق بداية فرض الحصار لكنها تراجعت الى المركز (٢١) بعد قيام بعض الدول العربية والمجاورة والبعيدة بفتح آفاق تعاون جديدة مع العراق خاصة بعد موافقة العراق على مشروع الامم المتحدة الذي عُرف بمذكرة – النفط مقابل الغذاء- ومع ذلك بقي العراق المصدر الرئيس لتمويل الاردن بالنفط. إذ عادت مرحلة من التحالف السياسي والإستراتيجي والتعاون الشامل بين البلدين حتى ارتبط الاقتصاد الأردني بالسوق العراقية ونشأت مصانع كثيرة في الأردن قائمة كلياً على تلبية حاجات السوق العراقية، وصارت مدينة العقبة الأردنية على البحر الأحمر الميناء الرئيس للواردات العراقية، وقدم العراق معونات وتسهيلات كبيرة للأردن والأردنيين كالمنح التعليمية والنفط والمعونات المالية المباشرة والأفضلية في الاستيراد.[٢] ولم يعكر صفو العلاقات العراقية الأردنية العراقية الا عندما هرب صهر الرئيس العراقي حسين كامل إلى الأردن عام ١٩٩٦، فضلا عن استقبال قسم من المعارضة العراقية مما أثار غضب الحكومة العراقية في حينه، لكن العلاقات بقيت تسير

---

[١]. عبدالاله بلقزيز، احتلال العراق وتداعياته: عربياً واقليمياً ودولياً (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٤، ص-ص ٢٤٣-٢٤٦.

[٢]. الاردن يطلب من العراق تمديد مدة تزويده بالنفط وزيادة كمياته، صحيفة القدس، العدد ٦٠٠٦، ٤/كانون الثاني ٢٠٠٨، ص١٤.

ضمن ضوابط محسوبة واعتماد متبادل، فالعراق لا يستطيع التخلي عن منفذه الوحيد على العالم الخارجي في مقابل استمرار العراق بسياسة النفط المدعوم المقدم الى الاردن والذي رفع عن كاهلها بعض الاعباء الاقتصادية، وشهدت العلاقات الداخلية الأردنية توتراً بسبب هذه التحولات في السياسة الأردنية، فقد عارضت أحزاب المعارضة المواقف الجديدة، وقامت مظاهرات شعبية واحتجاجات واسعة في الأردن وبخاصة في مدينة معان جنوب الأردن، وفي المساجد والمناسبات السياسية والعامة في العاصمة الأردنية عمان. وكان يقود هذه التحولات الكبيرة شخصيات سياسية نافذة في السياسة الأردنية أهمها مدير المخابرات العامة السابق سميح البطيخي، وعبد الكريم الكباريتي الذي كان وزيراً للخارجية في حكومة الأمير زيد بن شاكر عام ١٩٩٥ عندما جرت في الأردن ترتيبات استقبال المعارضة العراقية والاتصال بها ثم عين رئيساً للوزراء، وقاد تحولات في السياسات الأردنية تجاه العراق اتسمت بالعداء والتوجه نحو السياسات الأمريكية تجاه المنطقة وإعادة العلاقات والمواقف السابقة مع الكويت ودول الخليج.[١]

وبعد وفاة الملك حسين وفي السنة الأولى من حكم الملك عبد الله الثاني كان (سميح البطيخي) مدير المخابرات من أهم رجال الحكم والإدارة حول الملك، والذي عُرف عنه ميولهُ، وعلى نحو غير مسبوق، في التنسيق مع الولايات المتحدة في العمل المضاد للعراق وأكثر بكثير من السياسات الأردنية السابقة، ويظن أن هذا الموقف كان من أهم أسباب إقالة البطيخي وتكليف رئيس الوزراء انذاك (علي أبو الراغب) بإصلاح هذه العلاقة وترميمها، إذ استطاع ان يعيد السياسة الأردنية إلى وضع جديد مختلف عما كان عليه الأمر قبل عام ١٩٩٦.

وباختصار فإن الأردن سعى خلال تلك المرحلة لأن تكون سياساته متفقة مع الموقف العام العربي وبخاصة الدولتان الرئيستان في النظام العربي، انذاك، وهما السعودية ومصر، ولم يكن يريد أن يندفع إلى موقف متطرف يميناً أو يساراً.

---

[١]. سميح صادق، العراق والعرب: وجهات نظر وتحليل، دمشق، ٢٠٠٠، ص١٥٢.

المبحث الثاني

العلاقات العراقية الاردنية بعد عام٢٠٠٣

إن أي مراجعة تاريخية للعلاقات بين الأردن والعراق ستكشف عن أن هذه العلاقات كانت دوما أقوى من أي رياح مهما كانت شدتها. والحكومات الأردنية المتعاقبة والشعب الأردني كانوا ولا يزالون مدركين أن العراق يعد الظهير القوي للسياسة والاقتصاد الأردنيين، فضلاً عن أن العراق هو البلد الذي يمثل العمق الاستراتيجي للأردن عندما تحيط به المخاطر. ولقد لعبت حكمة الحكومة الاردنية دوراً أساسياً في تحقيق مثل هكذا مفاهيم مستفيدة من الانتماء القومي العربي للعراق، هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان الوضع في الجانب العراقي مختلف قليلاً، فالعراق بوصفه الدولة الأكبر والأكثر قدرة على المستوى السكاني والاقتصادي والعسكري على صعيد دول المشرق العربي، كان يشعر أن من واجبه تقديم المساعدة لأشقائه العرب. مثل هذه المساعدات ارتبط تقديمها بأوضاع العراق الداخلية وموقف الدول العربية من قضايا العراق والقضية الفلسطينية التي كانت تحتل اولوية في فلسفة النظام العراقي ابان حكم حزب البعث، وحتى هذا العامل الأخير تراجع حجم تأثيره خصوصاً بعد انشغال العراق بحربه مع إيران.[١]

وفي ظل هذه المصلحة المتبادلة تشكلت العلاقة الأردنية العراقية واستطاعت الاستمرار طوال هذه السنين. لكن كان كل من العراق والأردن على موعد جديد مع التاريخ، بحيث قلبت الصفحة بينهما تماماً مع تغير أطراف المعادلة العراقية، ووجود أطراف خارجية تطمح إلى بناء جديد في العراق، حتى لو اقتضى الأمر قلب صفحة التاريخ في العلاقات العراقية مع العالم العربي، والأردن تحديداً.

ومع التغيير الذي حصل في النظام السياسي العراقي فقد وصلت الى السلطة أحزاب عراقية ذات توجهات وافكار ناقمة، نوعاً ما، على الدور السلبي للحكومات العربية ومنها الحكومة الاردنية، في التعامل مع الشعب العراقي ابان حكم النظام العراقي قبل الاحتلال، وقد أصبح لهذه الاحزاب دور أساس ومهم في تشكيل المعادلة الداخلية العراقية ودور أكثر أهمية في رسم سياسة العراق الخارجية مع العرب بعد عام ٢٠٠٣. وقد تزامن ذلك مع تنامي ادوار

---

١. **جريدة البيان الاماراتية، العدد الصادر في٢٠١٠/٩/٣، ص٦.**

لاطراف غير عربية ذات طموحات تاريخية في العراق والمنطقة، التي ما فتئت تخرج بين الفينة والأخرى بتصريحات تؤكد على حقوقها التاريخية في العراق لاسيما ايران وتركيا، وهذ ما دفع بالأطراف العربية (ومن ضمنهم الأردن) التعامل معها كمحدد أساس في العلاقة مع العراق، إذ ان هذه التوجهات الجديدة للقيادة العراقية الجديدة أثارت مخاوف الأردن وقيادته، وتنامى الخوف أكثر عندما تجاهلت الإدارة الأمريكية مخاوف حلفائها أو شركائها في المنطقة ورفضها الاستجابة إلى نصائح قدمت لها من جانبهم، مثل تأجيل الانتخابات التي أجريت في شباط ٢٠٠٥ لمدة ستة أشهر، ثم رفض الأخذ بنصائحهم في عدم الاستعجال بإقرار الدستور في ظل استمرار مقاطعة أطراف عراقية كبيرة.[١]

لذلك فاننا نجد السياسة الاردنية تجاه العراق بعد الاحتلال الامريكي له، قد اتخذت موقفاً حذراً إزاء التطورات التي شهدها العراق منذ بدأ الاحتلال. فقد انتهجت سياسة بعيدة عن تحديد أي إستراتيجية واضحة المعالم ما دام المشهد السياسي في العراق ما زال، من وجهة نظرها، لم يكتمل بصورة نهائية، لذا فقد اقتصر دور الاردن على مراقبة الأوضاع عن بعد دون التورط بمخاطرة غير محسوبة النتائج والعواقب.[٢]

فالأردن تدرك جيداً بحكم التاريخ والجغرافيا حقيقة ما يجري بالعراق وهي قادرة على رسم مصالحها وتحقيقها بصورة مناسبة لكن إمكانياتها المحدودة تقف حائلاً دون تحقيقها لمديات نهائية، وعليه شهدنا دوراً أردنياً في العراق في إطاره الجماعي أكثر من كونه فردياً (رغم وجود هذا الدور وإن كان بصورة محدودة)، ألا ان السياسة الأردنية اخذت تتجه تدريجياً للخروج من مأزق الإمكانيات المحدودة للتغلب عليها طالما أن تداعيات الملف العراقي أخذت تلقي بظلالها على الواقع الاردني فارضة أجندة واقعية لا يمكن التغاضي أو السكوت عنها، فالملف الأمني أبرز ما يؤرق الحكومة والشعب الأردني على حد سواء نظراً لارتباطاته المتعددة، بدءاً بالحراك الاقتصادي وصولاً إلى الاستقرار السياسي.

---

[١]. صحيفة العرب الاسبوعي القطرية، العدد الصادر في ٢٠١٠/٨/٢٨، ص١٦.

[٢]. الدور الإقليمي للأردن واتجاهات التحول، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد٥٣، عمان / الاردن، خريف ٢٠١٠، ص٤٣.

مع بدأ الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣، ادركت الحكومة الاردنية من خلال تجاربها السابقة مع العراق ان الوقوف معه سيكون ثمنهُ باهضاً على الواقع الاقتصادي والسياسي الاردني، لذا فقد تعلمت السياسة الأردنية من اخطاء الماضي، ولم تتخذ موقفا مؤيداً للعراق، بل وقفت في الجهة الأخرى، على الرغم من الرفض الشعبي العارم وعداء الشارع المتزايد للسياسة الاميركية. لكنها في المقابل رفضت ان تكون اراضيها منطلقا للقوات الأمريكية أو قوات التحالف، ورفضت التدخل في شؤون العراق الداخلية. لذا، كان الدور الأردني، في أثناء الحرب، مقتصراً على تقديم المساعدات الطبية والغذائية فضلاً عن تسهيل عمل ودخول المنظمات الدولية في الأردن لتقديم المساعدات بكافة أشكالها. وتم إنشاء مستشفى ميداني في مدينة الفلوجة، وإرسال فريق طبي من وزارة الصحة الاردنية لمدينة الرطبة لتطعيم الأطفال العراقيين، ورصد مبالغ للهيئات الخيرية الأردنية لتقديم المساعدات الطبية للشعب العراقي.[١]

كما واتضح الموقف الرسمي للحكومة الاردنية من التطورات السياسية التي شهدتها الساحة العراقية، أذ اعلنت ضمناً اعترافها بـ "مجلس الحكم الانتقالي العراقي" وبمخرجات الاحتلال الأمريكي للعراق، واتضح ذلك من خلال التصريح الذي ادلى به وزير الاعلام الاردني حينذاك، عندما بدأ الحديث عن امكانية إرسال قوات عربية الى العراق، مشيراً الى ان الاردن سوف يرسل قوات إلى العراق إذا طُلب منه ذلك، بما يشير ضمناً إلى اعتراف الأردن بالمجلس المذكور هذا التصريح توافق مع تصريحات لرئيس الوزراء الاردني (علي ابو الراغب)، في زيارته للكويت أكد فيها دعم الأردن لمجلس الحكم العراقي وإدانة ممارسات النظام العراقي السابق، وقد سبق هذا التصريح تصريح آخر له أثار جدالاً داخلياً أكد فيه أن الاحتلال الأمريكي مفيد لمنع حرب أهلية في العراق والحفاظ على وحدته، الغريب أن هذه التصريحات تناقضت مع تصريح لوزير الخارجية الأردني مروان المعشر في اجتماع وزراء الخارجية في القاهرة (٢٠٠٣/٨/٥)، أكد رفض الأردن إرسال قوات إلى العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، هذه التصريحات المتناقضة والموقف الغامض أثار جدلاً سياسياً وإعلامياً داخلياً، حول الموقف الاردني من الاحتلال الأمريكي للعراق، لاسيما

---

[١]. **العلاقات الأردنية – العراقية ماذا جرى .. والى أين؟، دراسة قدمت من قبل قسم البحوث والدراسات الإستراتيجية، عمَّان – الأردن، نيسان ٢٠٠٥.**

بعد استضافة الأردن لرئيس الإدارة المدنية الأمريكية في العراق (بول بريمر)، ومما زاد الامر غموضاً تصريح رئيس الوزراء الاردني حينما سئُل عن الموقف الاردني من الاحتلال قائلاً "أن للأردن مصالح في العراق وملفات معلقة".[١]

وفي هذا الاتجاه يمكن معرفة الموقف الأردني تجاه العراق بأحدى السيناريوهات الاتية :

١. أن الموقف الأردني واضح ومحدد وهو الاعتراف الفعلي والحقيقي بمخرجات الاحتلال الامريكي للعراق، والتعامل معها، مع حرص المملكة على عدم إظهار ذلك إعلامياً من خلال إيجاد حالة من الضبابية والتصريحات والتي يمكن تأويلها لاكثر من تفسير. وهذا الاتجاه القوي في تفسير السلوك الأردني يؤيده العديد من الشواهد أبرزها توافق السياسة الأردنية مع السياسة الامريكية، وحرصها على ان تلعب الاردن دوراً محورياً في الأجندة الأمريكية، ويتوافق هذا مع الموقف الاردني الرسمي من الحرب على العراق والذي كان فيه ضبابية كبيرة حول وجود القوات الامريكية وحجمها ووظيفتها في الأردن، ، والذي تبين فيما بعد، من خلال تسريبات الساسة الأمريكان، من أن الأردن كان حليفاً كاملاً للقوات الأمريكية الغازية للعراق.

٢. أن هناك عدم تعريف وتحديد دقيق للموقف الاردني من الحكم العراقي الجديد، والاحتلال الأمريكي الأمر الذي أنتج التضارب بين تصريحات المسؤولين الأردنيين.

٣. أن الأردن يسعى إلى إرضاء أطراف المعادلة الإقليمية، في ظل حالة الغموض الإقليمي الموجودة، دون أن يحدد موقفه النهائي من مسائل جوهرية وفي مقدمتها شرعية الاحتلال.

وبعد احتلال العراق بعام، ولاجل إدارة الامور في العراق، فقد تم تأسيس مكتب البعثة المؤقتة للبنك الدولي في عمان بعد ان تم التوقيع على اتفاقية بين البنك الدولي ووزارة التخطيط والتعاون

---

[١]. **محمد سليمان، ضبابية السياسة الأردنية المعلنة تجاه العراق.**
http://alasr.ws/articles/view/4395

الدولي في المملكة الاردنية بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٢ وذلك لإدارة عملياته في الأردن نظراً للظروف الأمنيّة غير المستقرة في العراق. كما تم التوقيع على اتفاقية بين الحكومة الأردنية، (وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، والحكومة اليابانية لتدريب وتأهيل الملاكات العراقية في مختلف المجالات في الأردن. إذ قامت الجهات المانحة بخطوات واسعة في مجال تدريب تلك الملاكات، سواء كانت مدنية أو عسكرية، بهدف تعزيز القدرات البشرية العراقية حتى تكون قادرة على المشاركة بشكل فاعل في عملية إعادة إعمار العراق. وعليه، فقد كان هذا البرنامج الذي نفذه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في المجالات المختلفة، وكذلك الجهات المانحة الأخرى والتي من ضمنها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) من خلال برنامج التدريب (Third Country Training Programme) يعد من أهم الأنشطة التي قامت بها الحكومة الأردنية عن كثب وبذلت جهوداً حثيثة لتعظيم استفادة العراقيين منها من خلال الخبرات والكفايات الأردنية.[١]

فضلاً عن ذلك فقد عقدت اللجنة العليا الأردنية العراقية اجتماعها الأول بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٣، حيث قام رئيس الوزراء العراقي آنذاك (د. إياد علاوي)، ورئيس الوزراء الاردني (فيصل الفايز)، في كلا البلدين بالتوقيع على محضر الاجتماع الأول للجنة العليا والذي وضعت الآلية التي تحكم عمل الإطار الهيكلي للتعاون بين البلدين، حيث اتفق الطرفان على الآلية الاتية:-[٢]

١. تشكيل اللجنة العليا برئاسة رئيسا الوزراء في كلا البلدين، وتضم في عضويتها كلاً من وزراء الخارجية والتخطيط في كلا البلدين، كجهة منسقة، والوزراء أصحاب العلاقة في المواضيع المدرجة على جدول أعمال اللجنة، على أن تعقد اللجنة اجتماعها مرتين في السنة.

---

[1] .**Third Country Training Program on Acid Deposition Monitoring and Assessment. http://www.pcd.go.th/info_serv/en_air_aciddeptrain.htm**

[٢]. **العلاقات الأردنية العراقية –وزارة التخطيط والتعاون الدولي، عمان الاردن، ٢٠١٠-٢٠١١.**

http://www.expojordan.com.jo/iraq2007/COORDAINATION%20OFFICE.pps.

٢. تشكيل اللجان القطاعية برئاسة الوزراء المعنيين في كلا البلدين، وتضم في عضويتها الخبراء وذوي العلاقة من القطاع العام وممثلين عن القطاع الخاص حيثما اقتضت الحاجة. وهذه اللجان هي:

- لجنة التجارة
- لجنة النقل
- لجنة النفط والطاقة
- لجنة التعاون المالي والمصرفي
- لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- لجنة التعاون الصحي
- لجنة التعليم والبحث العلمي
- لجنة العمل والتدريب
- لجنة تشجيع الاستثمار
- لجنة الشؤون العسكرية والأمنية

٣. تشكيل لجنة التنسيق والمتابعة: إذ تم اعتماد وزارتيّ الخارجية والتخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية، ووزارتيّ الخارجية والتخطيط والتعاون الإنمائي في العراق لتنسيق أعمال اللجنة العليا، ومتابعة تنفيذ برنامج عملها واللجان القطاعية المنبثقة عنها. كما تضمن محضر الاجتماع اتفاق الطرفين على أن يكون للجنة التنسيقية مكتب مقرّه في وزارة التخطيط في كلا البلدين، تناط به المهام الاتية:

- تنسيق أعمال اللجنة العليا
- الدعوة لعقد اجتماعات اللجنة العليا وتحضير جدول الأعمال
- إعداد محاضر الاجتماعات
- الأرشفة والتوثيق لأعمال اللجان
- التنسيق بين عمل اللجنة العليا واللجان القطاعية

- أية مهام أخرى.

كما واستضافت المملكة الاردنية الاجتماع الرابع للجنة المانحين للصندوق الدولي لدعم إعادة إعمار العراق في البحر الميت للمدة ١٨-٢٠٠٥/٧/١٩، حيث شارك في الاجتماع ما يزيد عن أربعمائة مشارك يمثلون خمساً وخمسين دولة ومنظمة وهيئة دولية. بالاضافة الى احتضانها الاجتماع التنسيقي الموسع بين الحكومتين الأردنية والعراقية في ٢٠٠٥/٨/٢٨، إذ تم مناقشة الآلية التي تحكم عمل الإطار الهيكلي بين البلدين، كما رحب الطرفان بالمزيد من التعاون والتنسيق المشترك. وقد تعززت تلك العلاقة بافتتاح المنطقة الحرة (الكرامة)، على الحدود بين البلدين وذلك خدمة لتجارة الترانزيت والمبادلات التجارية والصناعات التصديرية.

الا ان عام ٢٠٠٥ حمل معه شرارة الخلاف والتوتر العراقي الاردني بسبب ما عُرف بـ(العمليات الارهابية)، فضلاً عن احتضان الاردن لبعض رموز النظام العراقي السابق الموجودين في الأردن والمتهمين في الضلوع بالتخطيط لبعض العمليات التي حدثت في العراق، لذلك كانوا سبباً آخر للتوتر الذي حدث بين الدولتين. إذ بدأت العلاقات تسوء بين الأردن والعراق إثر نشر معلومات عن تورط أردني في تنفيذ عملية إنتحارية في مدينة الحلة عام ٢٠٠٥، التي راح ضحيتها المئات من القتلى والجرحى، اعقبها قيام أسرة الانتحاري الذي فجر نفسه بتنظيم احتفالية بمناسبة استشهاد هذا الإنتحاري. ولقد أدى ذلك إلى امتعاض عراقي على المستوى الشعبي والرسمي متهمين الاردن بإيواء ومساعدة الإرهابيين.[١]

لذا فقد كانت لهذه الحادثة أثر كبير على العلاقة بين الأردن والعراق، إذ قام الأردن بسحب سفيره من بغداد، في أعقاب مخاوف أمنية على طاقم السفارة إثر المظاهرات ضدها وإحراق العلم الأردني أمامها. وفي خطوة مماثلة قام العراق بسحب سفيره في العاصمة الأردنية في رد على الغضب الشعبي الذي أثاره التصور عن الموقف الأردني في العراق. فقد تزامن إنفجار الحلة

[١]. جريدة الشرق الاوسط (لندن)، العدد٩٦١٢، ٢٣-٣-٢٠٠٥. كذلك ينظر: محمد الدعمة، الشرق الأوسط، الأردن يرحب بالتعاون البرلماني مع العراق، عدد٩٦٤٠، ٢٠-٤-٢٠٠٥، وجريدة الزمان (بغداد)، العدد ٢٠٦٥، ٢٢-٣-٢٠٠٥. و جريدة الزمان (بغداد)، العدد ٢٠٦٦، ٢٣-٣-٢٠٠٥.

مع إتهامات عراقية للحكومة الأردنية بعبور المسلحين من الأردن للعراق. وسحب الأردن لسفيرها يدل على مدى توتر العلاقات الأردنية العراقية.

وقبل مؤتمر القمة العربية الذي إنعقد في الجزائر حدث تحول في العلاقات بين الأردن والعراق بعد لقاء رئيس الوزراء الأردني مع الرئيس العراقي السابق (غازي الياور)، والإتفاق على عودة السفير الأردني إلى العراق وإحتواء الخلاف بعد أحداث الحلة. ولقد وصف فيصل الفايز رئيس الوزراء الأردني بأن الأزمة ما هي إلا أزمة عابرة وأن بلاده تحرص على علاقات متميزة مع الشعب العراقي، وقد أكد (هاني الملقي)، وزير الخارجية الأردني أن السفير سيعود إلى العراق وقال عقب لقائه بوزير الخارجية العراقي (هوشيار زيباري) بالعاصمة الجزائرية إنه "لا توجد أزمة بين الأردن والعراق ولا توجد أزمة بين الأهل والأهل" مشيراً إلى أن الأردن يتفهم الغضب الكبير الذي حدث في منطقة الحلة وفقدانهم أبنائهم في هذا العمل الإرهابي. ولقد برر (الملقي) إستدعاءه للسفير الأردني بأن إستمرار المظاهرات في العراق بعد حادثة الحلة جعل السفارة والعاملين بها في خطر كبير مما دعا إلى إستدعاء السفير للتشاور حول أفضل الأماكن التي يمكن أن يعيش فيها لحين إنتهاء المظاهرات، وقال أن وزير الخارجية (هوشيار زيباري) أكد على وجود أماكن مؤمنة لإقامة السفير. ومن ناحية أخرى قال وزير الخارجية العراقي أن قيام العراق بإستدعاء السفير العراقي ليس قائماً على الفعل ورد الفعل ونفى أن تكون هناك أزمة بين العراق والأردن بمعنى الأزمة، ولكن ما حدث هو شعور العراقيين بالمرارة بعد أحداث الحلة مؤكداً أن العراق سيعمل مع الأردن في محاولة إحتواء هذه الأحداث ومعالجتها وقال "أتوقع من الأخوة في الأردن مراعاة حساسيات ومشاعر الشعب العراقي".[1]

ومع مرور الوقت ووضوح المشهد السياسي العراقي بدأت المياه تعود الى مجاريها واخذ الهدوء يعود الى العلاقات بين الطرفين منذ العام ٢٠٠٦ بعد مجيء رئيس الوزراء (نوري المالكي) إلى الحكم وموافقة العراق على تزويد الاردن بالوقود بأسعار تفضيلية، لذا فقد شكل هذا التاريخ نقطة تحول في السياسة الأردنية تجاه العراق تمثلت في الانغماس أكثر بالوضع العراقي، والكف عن

---

[1] . جريدة الشرق الاوسط (لندن)، العدد٩٦٥٨، ٨-٥-٢٠٠٥. كذلك ينظر:جريدة الشرق الاوسط (لندن)، العدد٩٦٥٩، ٩-٥-٢٠٠٥

لعب دور المراقب ريثما تنضج الصورة في العراق كما جرت عليه السياسة العربية إزاء العراق منذ الاحتلال. ولكن رغم ذلك فقد تعددت الهواجس الأردنية تجاه العراق، وتزايدت تلك الهواجس مع بدء الانسحاب الأمريكي من العراق. ولعل ابرز تلك الهواجس التي تؤرق صانع القرار السياسي في الأردن هي:-[1]

أولاً : الهواجس الأمنية

ففي ظل تدهور الاوضاع الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣، بدأ الأردن يخشى من الانفلات الأمني في العراق الذي اتخذ شكلاً وجدت فيه بعض المنظمات المتطرفة كالقاعدة مرتعاً آمناً لنشاطاتهم. وعليه كان لا بد من الخروج من عنق الزجاجة المتمثلة بمحدودية الإمكانيات للعب دور أكبر في الشأن العراقي. ولا يمكن القطع بأن الأردن استطاع الخروج من معضلة محدودية الإمكانيات بصورة مكنته أو تمكنه للعب دور أكبر سواء في تشكيل المعادلة الداخلية العراقية، أو في ضمان أمنه الداخلي والاقتصادي أو السياسي، لكنه في سبيل تجاوز هذه المعضلة كان عليه الدخول في لعبة توازنات بين مختلف الملفات التي تعنيه والمقايضة بينها في سبيل تأمين كيانه الوطني ومصالحه الاقتصادية والسياسية. لذلك فهو اتخذ الآليات الاتية لتجاوز معضلة الإمكانيات المحدودة وأبرز هذه الآليات هي:[2]

١- الاستمرار في دعم حليفه الإستراتيجي واللاعب الأساس في المنطقة وهي (الولايات المتحدة)، حتى لو شكل هذا الأمر ضغوطاً عليه تتجاوز الحد المقبول على صعيد التوازنات بين القوى الوطنية والمعارضة داخل الأردن من جهة، وبين مكونات المجتمع الأردني ومصالحها القومية ودورها العربي من جهة اخرى.

٢- السعي لاستخدام الصورة التي ظهر بها الاردن لدى المجتمع الدولي كونه بلد يتمتع بمصداقية عالية، بحيث أخذ يراهن على هذه السمعة التي حظي بها نتيجة إسهامات قيادته، وذلك لأجل ضمان مصالحه داخل العراق.

---

[1]. السياسة الأردنية تجاه العراق بعد العام ٢٠٠٣ http://sh22y.com/vb/t95988.html

[2]. http://www.assawsana.com/portal/newsshow.aspx?id=8621

٣- الدور الأمني والمخابراتي المتنامي الذي تجلى بوضوح بإعلان أكثر من مسؤول أردني حول نشاط مخابراتي أردني داخل العراق، ولعل تصريح رئيس الوزراء الاردن وقتذاك، (معروف البخيت)، حول مشاركة أجهزته الأمنية في القبض على احد عناصر القاعدة المتهم بتدبير بعض الأعمال الإرهابية في الأردن يدخل في هذا السياق.

٤- التنسيق بين الدول العربية ليكون الأردن بمثابة المحرك الأساس أو الواجهة المعبرة عن رغبات الدول العربية، خصوصاً تلك التي دخلت في حلف غير رسمي بينها. وتدرك هذه الدول أنها لن تستطيع أو إنها لا تريد الظهور في واجهة الأحداث لاعتبارات مختلفة، وعليه يكون دور الأردن أساساً لهذا التنسيق العربي تجاه التعامل مع العراق، فضلاً عن حاجة الأردن إلى تنسيق هذه المواقف فهو يسعى كذلك إلى أن يضمن لنفسه داعماً مستمراً لا يدير الظهر له عندما تتغير السياسات في المنطقة كما حدث معه نتيجة موقفه من دخول القوات العراقية للكويت في العام ١٩٩٠، ومقاطعة دول الخليج العربي والولايات المتحدة له. لذلك سيكون الأردن حريصاً على إيجاد الضمانات والتأكيدات بدعمه ومساندته اقتصادياً وسياسياً إزاء تطورات الأحداث في العراق.

٥- تعميق العلاقات مع مختلف الأطراف العراقية، أي خلق علاقة مصالح عضوية لا يمكن لأحد الأطراف فكها دون شعوره بجسامة الخسارة وراء فك الارتباط معها.

إن تفعيل النقاط السابقة من جانب القيادة الأردنية يعد أمراً حيوياً لضمان التغلب على الإمكانيات المحدودة ويدفعه بشكل أكبر تجاه رسم المعادلة العراقية بما يحقق مصالحه الوطنية.

ثانياً : الملف الاقتصادي وآثاره الاجتماعية:

النقطة الأساسية الثانية التي تؤرق الأردن هو ملفه الاقتصادي الضعيف. وقد أضيفت لهذا الملف أعباء جديدة تفوق قدرة الأردن على الاستيعاب، تمثلت بتداعيات استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين العراقيين تقدر أعدادهم بحدود ثمانمائة ألف مواطن عراقي. وقد سعى الأردن الى القيام بتنسيق مواقفه مع كل من الولايات المتحدة والدول العربية (المعتدلة) لصالح ضمان مصالحه السياسية والاقتصادية. أي أنه (الأردن) ارتبط ارتباطاً عضوياً مع كل منهما. والسؤال الذي يثار الآن أين سيقف الأردن في حال قيام الولايات المتحدة بسحب كامل قواتها من العراق

في ظل استمرار الأوضاع الأمنية المتردية في العراق؟ إذ أن أكبر المتضررين في هذا الأمر سيكون الأردن، فهو على الصعيد الأمني سيكون دولة مجاورة لحدود دولة تنشط وتتمتع بها التنظيمات المسلحة، (بحسب التفسير الأردني)، بمرتع آمن قد يعمل على تصدير الإرهاب خارج الحدود، خصوصاً أن الأردن شهد تجربة مماثلة للإرهاب العابر للحدود والذي تمثل بتفجيرات العقبة وفنادق عمان وكلها جاءت من توجيهات.[1]

وهذا الأمر يعد عاملاً مهماً، إذ أن انسحاب الولايات المتحدة من الميدان يقتضي بالضرورة مضاعفة الإمكانيات الأردنية في العمل داخل العراق لمواجهة هذه التنظيمات من جهة أو مواجهة تداعيات الملف الاقتصادي فيما لو بقت مشكلة اللاجئين العراقيين قائمة مع احتمالات بقاء الاوضاع على حالها.

المبحث الثالث

مستقبل العلاقات العراقية الأردنية بعد الانسحاب الأمريكي

عند تتبع خطوات وبيانات التدخل الامريكي في العراق منذ عام ٢٠٠٣، نجد ان عملية الاحتلال الامريكي وذرائعها قد شكلت الدافع في حركة تفاعلات المشهد العراقي داخلياً وخارجياً. وان مستقبل تلك التفاعلات سيمر بمنعطف حاسم بعد الانسحاب الامريكي منه، والذي بدأ منذ ٢٠٠٩/٦/٣٠، تمهيداً لانسحاب القوات القتالية منه بحلول نهاية عام ٢٠١١، كل ذلك يجعل من الانسحاب الامريكي وتاثيره على الواقع العراقي ومن ثم على علاقات العراق الاقليمية والدولية، وبالتحديد علاقته بدول الجوار، من الامور التي تتطلب البحث والدراسة للوقوف على ابرز العوامل والمحددات التي تلعب دور المؤثر في تحديد معالم تلك العلاقة.

تُعد المملكة الأردنية الهاشمية، التي تحتوي تركيبتها على قنبلة موقوتة (اللاجئين العراقيين)، من أكثر الدول الخاسرة إزاء الانسحاب الأمريكي سواء تمثلت الخسارة أمنياً، وهو الهاجس الأهم حالياً، أو خسارة اقتصادية تتحمله تبعات نفقة العراقيين المقيمين في المملكة. وإذا أرادت الدولة الأردنية اتخاذ قرار سيادي لا يخلو من مخاوف أمنية بترحيل هؤلاء فإن عليه تحمل

[1]. جريدة الشرق الاوسط (لندن)، العدد١٠٨٥١، ١٣-٨- ٢٠٠٨. كذلك ينظر: جريدة الزمان (بغداد) العدد٣٠٨٩، ٢-٩-٢٠٠٨.

نتائج خسارة الاستثمارات الضخمة العراقية العاملة في الأردن والتي بموجبها استطاع الأردن استيعاب هذا العدد الكبير من اللاجئين طوال العقدين الفائتين. أي أن الأردن عليه في هذه الحالة اتخاذ قرار خطير ومصيري إزاء التعامل مع العراق أو تحديد شكل وطبيعة محتوى علاقته مع العراق، قرار لا يستطيع فيه الاستمرار بلعبة التوازنات السابقة التي فرضت عليه، إذ استطاع بكفاءة الموازنة ما بين مخاوفه الأمنية وبين تطلعاته (واحتياجاته) الاقتصادية.[١]

فقد شكلت المصالح المتبادلة بين البلدين أساس العلاقة بينهما خلال العقدين الماضيين وانعكاس ذلك على علاقات العراق مع العالم، فالعراق يتمتع بمركز الظهير القوي للسياسة والاقتصاد الأردنيين، فضلاً عن أن العراق هو البلد الذي يمثل العمق الاستراتيجي للأردن عندما تحيط به المخاطر، وفي الوقت نفسه كان الأردن بوابة العراق للعالم الخارجي بعد أن بات متعذراً على العراق استخدام موانئه البحرية خلال العقدين الماضيين ما دفع البلدين بقوة باتجاه بعضهما. وتعمقت العلاقة بعد أحداث عام ١٩٩٠ وبدء العقوبات الدولية على العراق، إذ أصبحت عمان، بمرور الزمن، الموضع الاقتصادي الأول والرئيس للعراق بعد بغداد ذاتها، وقد حققت الأردن منافع اقتصادية كبيرة جداً بسبب مواقفها السياسية المؤيدة للعراق، ويكفي للتذكير فقط كميات النفط الكبيرة التي كان يحصل عليها الاردن مجاناً من العراق ولسنوات طويلة جداً والتي توقفت مع احتلاله عام ,٢٠٠٣[٢]

ومع التغيير السياسي الذي حصل في العراق عام ٢٠٠٣، وتغيير أطراف المعادلة السياسية العراقية، وتولي السلطة من قبل احزاب تحمل فلسفة ورؤى وتوجهات مختلفة تماماً عن فلسفة النظام السابق، حتى لو كانت تلك التوجهات على حساب علاقات العراق العربية المميزة، الاردن تحديداً، والتي بنيت قبل الاحتلال، والتي طالما بقيت من وجه نظر البعض، مؤيدة لسياسات النظام العراقي ازاء ابناء شعبه.

---

١. السيد أبو داود، هوامش على الانسحاب الأمريكي من العراق، صحيفة العرب الاردنية، العدد الصادر في ٨/٣١/ ٢٠١٠.

٢. عزام جرار، الأردن والعراق: علاقة إستراتيجية.. ومصالح متناقضة!!

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic

هذه التوجهات الجديدة للقيادة العراقية الجديدة أثارت مخاوف الأردن وقيادته. وتنامى الخوف أكثر عندما تجاهلت الإدارة الأمريكية مخاوف حلفائها أو شركائها في المنطقة ورفضها الاستجابة إلى نصائح قدمت لها من جانبهم، مثل تأجيل الانتخابات التي أجريت في كانون الثاني ٢٠٠٥، ثم رفض الأخذ بنصائحهم في عدم الاستعجال بإقرار الدستور في ظل استمرار مقاطعة أطراف عراقية كبيرة لها، ساهمت هذه المواقف بإعلان العاهل الأردني عن مخاوفه وتحذيراته التي صرح بها بإمكانية قيام هلال شيعي بزعامة إيران في المنطقة، في ظل انعدام تجاوب الولايات المتحدة للمخاوف الأردنية ورفضها التعامل مع تلك النصائح.[١]

واذا ما القينا نظرة على اثر الانسحاب الامريكي في طبيعة العلاقة التي ستربط العراق بالاردن، نجد ان هنالك رؤى اردنية حول تداعيات انسحاب الولايات المتحدة من العراق، من انه سيترك عراقاً مقسماً إلى ثلاث فدراليات. وهنا ستبرز عدد من التداعيات على مستوى العلاقات بين الأردن والعراق. ولعل أهم المخاوف الاردنية ما يتعلق بإعادة إحياء مشاريع سابقة على مستوى إعادة رسم الخريطة الإقليمية في المنطقة، وخصوصاً تلك المتعلقة بالكونفدرالية، سواء كان من جانب الأردن ضمن حلم يرى البعض أنه راود العائلة الهاشمية ولازال، وصرح به أكثر من مسؤول في هذه العائلة خلال العقود التسع الماضية، اي منذ قيام الدولة العراقية في أوائل القرن الماضي بزعامة هاشمية، حلم يطمح إلى حكم يمتد من محافظة الأنبار إلى مدينة رام الله في فلسطين. أو جاءت من جانب أطراف أخرى تطمح إلى تصدير مشكلاتها الداخلية للخارج، خصوصاً أولئك الذين يسعون باتجاه حل قضايا المنطقة وخصوصاً القضية الشائكة وهي قضية فلسطين وجوهرها قضية اللاجئين باستيعابهم في مشاريع كونفدرالية، تطرح بين الفينة والأخرى بصيغ وطروحات مختلفة (وضمن مشاريع الوطن البديل).[٢]

---

[١]. صحيفة الخليج الإماراتية، العدد الصادر في ٢٠٠٩/٦/٢١.

[٢]. إبراهيم أسامة العرب، الوجه الحقيقي للانسحاب الأمريكي من العراق، صحيفة الخليج الإماراتية، العدد الصادرفي ٤ ايلول ٢٠١٠. كذلك ينظر: ظافر محمد العجمي، الانسحاب من العراق: الانتداب يعوض الاحتلال والجواسيس يخلفون المارينز!، صحيفة العرب الاسبوعي، العدد الصادر في ٢٠١٠/٨/٢٠، ص١٢.

وهنا تبرز خطورة الإستراتيجية الأردنية في التعامل مع العراق، إذ أنها ستكون أقرب للمقامرة منها للمغامرة فيما لو اتبع الأردن إستراتيجية خلط الأوراق (الملفات) عبر مقايضتها فيما بينها، في ظل الركون إلى إرهاصات ضعف الإمكانيات ومحدوديتها.

إن دراسة هذه الإستراتيجية بعمق سيضع الأردن في المستقبل أمام التعامل مع العراق وفق عدة سيناريوهات وما سينعكس ذلك على العلاقات الثنائية:[1]

١- ستعمل الأردن كل جهودها واتصالاتها داخل الولايات المتحدة وجماعات الضغط للحيلولة دون تحقيق هذا الانسحاب أو على أقل تقدير تبني فكرة جدولة الانسحاب إلى قواعد دائمة. أي أن الأردن سيكون بمواجهة سيناريو الوجود المحدود للولايات المتحدة في العراق وعليه موازنة مصالحها ضمنه.

٢- الدفع باتجاه مشاركة الدول العربية في الشأن العراقي بعمق عبر ملامسة الهواجس والمخاوف التي قد تؤرقها، وخصوصاً تلك المتعلقة بالهلال الشيعي. أي أنها تسعى إلى إشراك الدول العربية في مخاوفها وإقناعها بتحمل عواقب الوضع العراقي بصورة مشتركة ومساوية، لا حصرها على الأردن فقط.

٣- إيجاد حكومة عراقية بعيدة عن الولاء لدول الجوار غير العربي، وخصوصاً أن الجارة إيران تلعب دوراً حيوياً ومباشراً في السياسة العراقية، وتعيق أي محاولة عربية (أردنية) تسعى لبناء مصالحها في العراق.

٤- أخيراً سيناريو قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع العراق وهذا أمر قد يبدو شبه مستحيل، فالأردن فرض عليه الواقع الجغرافي التعامل مع العراق قبل الاعتبارات التاريخية أو الاقتصادية، بحيث يصعب عليه التحليق خارج المعادلة الجغرافية. لكنه سيناريو محتمل سيفرض عليه (الأردن) تأمين مواقفه وإستراتيجيته ومصالحه عبر تعبئة المجتمع الدولي لمساعدته وهو دور برعت به السياسة الأردنية طويلاً. أما داخلياً سيكون عليه مواجهة تداعيات استمرار نشاط

[1]. **أشرف محمد كشك، الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة وتداعياتها الإقليمية، صحيفة الأهرام المصرية، العدد الصادر في ١٩ حزيران ٢٠٠٨.**

(المقاومة) في العراق التي يغلب عليها الطابع الإسلامي، بحيث قد يؤدي ذلك إلى تعزيز مواقف وتوجهات وشعبية الحركات الإسلامية الراديكالية في الأردن.

وعليه فان هذه السيناريوهات الاردنية المقترح اتباعها في علاقتها مع العراق بوصفه دولة كانت ولا تزال تلعب دوراً كبيراً ومؤثراً على الساحة العراقية فالجوار الجغرافي والعلاقات التاريخية تجعل الولايات المتحدة الامريكية ان تاخذ بعين الاعتبار مراعاة مصالحها مع حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة ولعل الاردن احدى نقاط الارتكاز المهمة للولايات المتحدة في المنطقة، لذلك فان للاردن دوراً مهماً في تحديد ورسم كثير من السياسات الامريكية في العراق. فالأردن والولايات المتحدة يشتركان على إيجاد عراق موحد مستقر حر لا يهدد جيرانه ولا يكون مرتعاً للجماعات "الإرهابية". لكن الأردن غير مطمأن لوجود "ديمقراطية" قد تؤدي الى مجيء احزاب وهيئات سياسية الى السلطة في العراق، تكون بعيدة في توجهاتها عن تعزيز علاقاتها مع دول الجوار العربي، لذلك فهي تسعى، ومن خلال ارسال اكثر من رسالة الى الجانب الامريكي، بتصعيد الضغوط الامريكية على العراق لاسيما تلك المتعلقة بالاصلاح السياسي وربط المساعدات المقدمة له مع التطور الحاصل على هذا الصعيد. وفي الوقت نفسه تستشعر (الأردن) خطر النفوذ الاقليمي غير العربي (ايران) المتنامي داخل العراق، مما يجعلها تتجه نحو استخدام علاقتها مع الولايات المتحدة لإقناعها بضرورة استشعاره بخطورة هكذا حكومة في العراق، وخصوصاً أن المد الإيراني في المنطقة يعُد من الخطوط الحمراء لدى حلفاء أمريكا في المنطقة، وعليه فان هذا الواقع يدفع بالإدارة الأمريكية مراعاة مصالح ومخاوف حلفائها في المنطقة.[1]

لهذا فقد جاءت استراتيجية الامن القومي الامريكي في العراق عام ٢٠١٠، لتشير الى الموقع الذي يحتلّه العراق في سياسة الرئيس باراك اوباما، إذ يتمثّل الهدف الأساسي لواشنطن،

[1]. **عامر هاشم عواد، مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق بين الاستمرارية والتغيير: في (الاستراتيجية الامريكية في العراق وتداعياتها من منظور داخلي واقليمي ودولي): مجموعة باحثين، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، العراق، ٢٠٠٨، ص–ص ١٦٩–١٧٢.**

على وفق ما جاء في الوثيقة، هو جعل العراق ومستقراً وقادراً على الاعتماد على نفسه، وهذا ما يستوجب عدداً من الخطوات، تذكر الوثيقة منها:[1]

١- الاستمرار في دعم حكومة عراقية عادلة ومسؤولة، تمثّل العراقيين جميعاً.

٢- الالتزام المستمر بدعم عراق مستقر وديمقراطي وحكومة منتَخَبة، بما يؤدي إلى تعزيز العلاقات الثنائية فيما بعد.

٣- السعي لتحقيق شراكة إستراتيجية مع العراق على أساس من المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، وبما يفضي إلى بناء روابط اقتصادية وتجارية بين العراق والعالم، ويتيح له تبوّء مركزه المستحق في المجتمع الدولي ليسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

من كل ما تقدم يمكن القول ان العلاقات العراقية الاردنية، بعد سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣، شابها الكثير من الازمات والخلافات بسبب الاحتلال الامريكي وما تبعه من تداعيات خطيرة على العراق والمنطقة على حدٍ سواء، الا ان كلا القيادتين السياسيتين في البلدين سعت بكامل قوتهما بتجاوز هذه الازمات من اجل بناء علاقات مستقبلية متوازنة تقوم على احترام الاخر وحسن الجوار والاهتمام بالمصالح المشتركة للبلدين الجارين والشقيقين وكذلك الاحتكام الى شرعة القانون الدولي، فهناك العديد من القواسم المشتركة والمصالح المتبادلة التي لا يمكن تجاوزها بسبب انعكاساتها المختلفة على بنى التنمية واحلال الامن لكل منهما من جانب، وارتباطها، من جانب اخر، بثوابت عدة ابرزها:-

١- تاريخية العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروابط والمصالح المشتركة كالدين واللغة.

٢- وجود الحدود المشتركة بين البلدين ووقوعهما في نطاق اقليمي واحد.

٣- تعرض كلا البلدين للعمليات (الارهابية) مما جعلهما يوحدان جهودهما عسكرياً واستخباراتياً لتجفيف منابع الارهاب في كلا البلدين.

٤- سقوط النظام السابق في العراق وطروحاته الشمولية وسعيه الدائم لزعامة بقية الدول العربية.

---

[1]. **الواقعية كما يراها أوباما لتجديد الزعامة الأميركية:إستراتيجية الأمن القومي الأميركي ٢٠١٠.**
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3868DDF3-924E-4A16-8272-149E75B45198.ht

٥- الفرص الاقتصادية المتوفرة في عمليات اعادة اعمار العراق اذ يمكن ان يلعب الاردن دوراً مهماً في تنفيذ هذه المشاريع .

٦- وجود الجالية العراقية في الاردن باعداد كبيرة وتضاعف هذه الاعداد بعد تصاعد عمليات العنف والتهجير في العراق.

٧- يشكل الاردن البوابة الرئيسة للعراق الى العالم لضخامة التدفق السلعي من هذه البوابة وتدهور امن الحدود في بعض الاحيان مع الدول المجاورة

الخــاتمة

لاتحتاج علاقات الدول ذات الحدود المشتركة والتاريخ المترابط الى شرح او تشجيع لكي تنمو وتتفاعل وتتواصل وتتطور وتستعيد عافيتها بعد كل انتكاسة او انقطاع، تسببها عناصر خارج ارادة الشعوب والمؤسسات في البلدان المعنية وتكون النتائج ضارة ومؤذية لكل الاطراف المحلية، التي ستستنتج ثانية ان الحل هو في التكامل والتعاون ومد اليد للجار القريب لما فيه منفعة وتحقيق للمصالح المشتركة، فالانظمة تزول ولكن تبقى مصالح البلدان والشعوب، ذلك ما بدأ يدركه النظام الجديد في العراق، ويفهم ان العلاقات القوية والاستراتيجية التي تربط العراق مع الاردن على كافة المستويات، حتى قبل الاحتلال، هي تصب في مصلحة العراق وشعبه، قبل ان تكون في مصلحة حاكم اومسؤولين توارثوا تلك العلاقات من انظمة سبقتهم ووجدوا ان المصلحة هي في زيادة الاواصر والجسور حتى لو كان النظام في العراق رئاسي جمهوري، وفي الاردن ملكي دستوري هو على النقيض احياناً في التوجه السياسي والاقتصادي مع النظام العراقي السابق داخليا وخارجيا .

من هذا الفهم الواضح تأتي اهمية التواصل ومد جسور جديدة بين العراق والاردن خاصة في المجالات الاقتصادية والسياسية والتي يحتاجها الطرفان، وهذا ما اثبتته تجربة السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣، إذ ان قطع هذه الجسور بعد ان كان العراق الشريك التجاري الاول للمملكة الاردنية قد اضر كثيراً بالمصالح الاساسية للشعبين، كما ان محاولة ايجاد البدائل عن هذه العلاقات المتكاملة قد كلف الطرفين اثمان باهضة، يمكن الاستفادة منها للبناء والاستثمار الداخلي والمشترك.

إذ ان الاحتلال اسهم في فتور العلاقة مع الاردن، فالواقع السياسي العراقي الجديد بعد عام ٢٠٠٣، خلق حالة من التنافر والابتعاد بين الجانبين سواء على الصعيد الشعبي او الرسمي خاصة بعد ان شهد البلدان سلسة من الاحداث الامنية، تبادل خلالها الطرفان الاتهامات، وعليه فقد اثرت هذه الاحداث كثيراً في اعادة العلاقة بينهما، واستمرهذه التباعد للسنوات التي تلت الاحتلال، ولكن الحقائق والوقائع التاريخية فرضت نفسها، بأن الاعتماد المشترك على بعضهما في المجالات الاقتصادية والسياسية، تقتضي العمل على تعزيز خيار التعاون المشترك على خيار

القطيعة والتوتر. كما أن ما فرقته الاحداث جمعهُ الواقع على الارض، فمئات الالوف من العراقيين يعيشون في الاردن، والذين هاجروا اليها هاجروا بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني الذي عانى منه العراق منذ عام العام ١٩٨٠ ابان الحرب الايرانية العراقية، وعليه يمكن القول بان العراق والاردن، وضمن فلسفة الحكم والدستور فيهما، قد تجاوزا كثيراً من نقاط الخلاف بينهما، والتوجه الى الاهتمام بالشؤون الداخلية، وغلبة مبدأ عدم التدخل السياسي للطرف الاخر، لمصلحة علاقات طبيعية الهدف منها خلق الامن والاستقرار، وما يوفره التعاون من فائدة مشتركة للطرفين.

مما تقدم نستطيع القول ان العلاقات الثنائية التي تربط الجانبين العراقي والاردني والمصالح المشتركة بينهما، تعد عوامل قوة تدفع نحو للتقارب والتعاون ونبذ عوامل الفرقة والضغينة بينهما، وهذا ما اثبتته تجارب الماضي. فعلى الرغم من المنعطفات الكبيرة التي مرت بها تلك العلاقة على مدار العقود الماضية الا انها سرعان ما تعود الى مسارها الطبيعي والصحيح. فالاردن، بالرغم من محدودية امكاناتها وقدراتها، الا انها تتمتع بثقل سياسي مؤثر، نظراً لما تقوم به من ادوار محورية في المنطقة، من خلال مشاركتها في حل الكثير من المشكلات التي تثار فيها، فضلاً عن انها تعد طرفاً رئيساً في معظم محادثات السلام العربية الاسرائيلية وبالنتيجة فان هذه المكانة التي يتميز بها الاردن جعلها دولة لها وزنها في اي تغييرات قد تشهدها المنطقة، ومنها التغيير الذي حصل في العراق باحتلاله عام ٢٠٠٣، وما تبعه من مستجدات سياسية شهدتها الساحة العراقية بعد تغيير النظام السياسي فيه.

كما كان للاردن دور واضح في مسار العلاقة المستقبلية مع العراق من خلال اللمسات الواضحة التي تركتها اثناء توقيع الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية والتي عرفت باتفاقية سحب القوات الامريكية، من خلال طرح وجهة نظرها حول ما ستؤول اليه الاوضاع في العراق والمنطقة بشكل عام في حال تم الانسحاب على وفق صيغ واليات غير مدروسة او محسوبة.

دراســات دوليـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ